الاسرائيلي. وجوبه شارون أثناء إلقاء كلمته في الكنيست بسيل من المقاطعات والاتهامات ضده من جانب نواب المعارضة، إلى حد دفعه إلى الدفاع عن نفسه وذلك باتهام جهاز الأمن الاسرائيلي بالتورط في مجزرة تل الزعتر أيام حكم المعراخ. فقد أعلن شارون موجهاً كلامه إلى بيرس: «أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في اليوم نفسه الذي وقعت فيه مجزرة تل الزعتر؟ هل تأثرت يا بيرس في حينه؟ انك تعرف أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في ذلك اليوم». واتهم شارون زعماء المعراخ بأنهم يعملون على الاطاحة به، على غرار ما يفعله الأميركيون، ولكن مع فارق في الدوافع. «فبينما يريد زعماء المعراخ الجلوس حول مائدة الحكومة، فأن الأميركيين يريدون تسليم القدس والخليل وبيت ايل والون موريه واريئيل [مستوطنات في الضفة الغربية] إلى م.ت.ف. ــ وانتم تتعاونون معهم» (المصدر نفسه).

وقدم النائب روبنشتاين اقتراحه حول وجوب تأليف لجنة تحقيق قضائية بقوله: «ان تحقيقاً رسمياً فقط، يمكن ان يطهّر الجو قليلاً عندنا، أما عدم التحقيق فسيؤدي إلى المزيد من الاساءة لمكانتنا... ان رفض رئيس الحكومة مسألة التحقيق، معناه انه يخشى كشف الحقيقة ويريد اخفاءها وطمسها. فحرصه على نفسه وعلى وزير دفاعه، أهم بالنسبة إليه من الحرص على سمعة اسرائيل». واقتبس روبنشتاين ما كتبه أحد الصحافيين الاسرائيليين في مجلة الجيش الاسرائيلي بمحانيه في أول أيلول (سبتمبر) من ان هنالك احتمالاً لقيام الميليشيات المسيحية بتنفيذ مجزرة ضد الفلسطينيين في بيروت، «والآن يحاولون [أي الوزراء ورئيس الحكومة] إبلاغنا من على هذه المنصة، بأن ما كان يعرفه صحافي بسيط، كانت تجهله حكومة اسرائيل» (المصدر نفسه).

ولخص بيغن النقاش، خلال رده على الاقتراح الثاني، متهماً أعضاء المعراخ وبيريس على رأسهم، بمحاولة استغلال المأساة لاهداف سياسية صغيرة، فقال: «اخجل يا بيرس... في هذه الأيام تحاك فرية دموية ضد اسرائيل وجيشها. لقد وقعت مأساة، ولكن هل يجب إتهام اليهودي الاسرائيلي، أو الضابط الاسرائيلي؟ انكم تشوهون سمعتنا وتمدون يد العون للمفترين. من واجبي أن أعلن هنا، انه ليس هنالك أي مذنب في اسرائيل أو في جيشها». وتحدث بيغن أيضاً حول عملية «سلام الجليل» مدعياً انقاذ الشعب اللبناني من خط الارهاب، وسكان الجليل من الموت الفجائي»، بينما كان دمهم يسيل أيام حكم المعراخ كالمياه، خاصة في معلوت...». وحول قرار احتلال بيروت الغربية قال، ان الحكومة فوّضت رئيسها ووزير الدفاع ــ في حال عدم تمكنها من الانعقاد ــ اتخاذ قرارات عملياتية. ووفقاً لذلك فقد صدر القرار وأعطي الأمر لغزو المدينة. ورفض بيغن الدعوات من أجل استقالته، معلناً أنه لن يستقيل ولن يقيل وزير الدفاع أيضاً» (المصدر نفسه). وحظيت الحكومة بالأكثرية أثناء التصويت على الاقتراحين المذكورين، على الرغم من استقالة وزير الطاقة إسحاق بيرمان من منصبه احتجاجاً، وتصويته إلى جانب المعارضة، مع زميله في الليكود النائب درور زيغرمان.

إلا أنه يبدو، ان الحكومة بنيلها الأغلبية في تلك الجلسة، إنما ربحت جولة واحدة فقط في المعركة الداخلية ضدها. فبعد جلسة الكنيست هذه بدأت أوساط عديدة حتى داخل الائتلاف، وعلى رأسها وزراء بارزون، تطالب بايجاد اطار مناسب للتحقيق في المجزرة. وأمام هذه المطالبة، وخوفاً من تفكك الائتلاف، لم يجد بيغن مفراً سوى التراجع عن قراره السابق بشأن عدم التحقيق في القضية.

وفي جلسة الحكومة التي عقدت يوم ٢٤/٩/١٩٨٢، صدر قرار، بناءً على اقتراح من بيغن نفسه، قدمه بعد استشارته وزير العدل موشي نسيم، يقضي بالتوجه إلى رئيس المحكمة العليا اسحاق كاهان والطلب منه التحقيق في القضية، ولكن ليس في اطار لجنة تحقيق قضائية. إلا ان القاضي كاهان رفض هذا الطلب بسبب وجود التماسين منفصلين مقدمين إلى المحكمة العليا ضد الحكومة، بسبب رفضها تأليف لجنة تحقيق قضائية حول المجزرة، الأمر الذي يحول دون التصرف في الموضوع، حتى صدور قرار بشأنهما من المحكمة (هآرتس، ٢٣ و٢٦/٩/١٩٨٢).

لجنة تحقيق قضائية

إلا أن بعض الأوساط داخل الحكومة، وعلى